

المذكرة الإيضاحية لبرنامج gTLD الجديدة



مشروع المناقشة: فصل المسجل عن السجل

15 إبريل 2011

تاريخ النشر الأصلي:

الخلفية – برنامج gTLD الجديدة

تعد هذه واحدة من سلاسل المذكرات التفسيرية التي تتعلق بالمشاورات الأخيرة التي دارت بين مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية، والتي تتعلق ببرنامج gTLD الجديدة التابع لـ ICANN.

تم وضع هذه المذكرات لتوثيق أحدث المواقف حول الموضوعات من خلال النظر إلى التفكير الحالي والمناقشات والتعليقات العامة التي تم استلامها. حيث لا تعكس كل مذكرة مشورة GAC فقط ولكن أيضا تحتوي على استنتاج وعرض للأسباب الخاصة بالقضايا ذات الصلة والتي تخص دليل مقدم الطلب وإطلاق برنامج gTLD الجديدة.

للحصول على المعلومات الحالية والجدول الزمنية والأنشطة المتصلة ببرنامج gTLD الجديد، يرجى الذهاب إلى <http://www.icann.org/en/topics/new-gtld-program.htm>.

يرجى ملاحظة أن هذه مسودة مناقشة فقط. ولا ينبغي على مقدمي الطلبات الاعتماد على أي من البيانات المقترحة في برنامج gTLD الجديدة، حيث أنه يبقى محلا للمزيد من التشاور والمراجعة.

البيئة الحالية

أقر مجلس إدارة ICANN في 5 نوفمبر 2010 القرار (رقم 2010.11.05.02) <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-05nov10-en.htm> الذي يرشد فريق العمل إلى دمج المبادئ التالية في دليل مقدمي الطلبات المقترح نشره للتعليق العام:

1. لن تقرر ICANN قيوداً على الملكية المشتركة بين السجلات والمسجلين. ويتم تعريف مشغلي السجل على أنهم مشغلين للسجل إضافةً إلى كل الأطراف ذات الصلة بخدمات السجل.
2. سوف تحتوي اتفاقيات السجل على متطلبات وقيود على السلوك غير الملائم والمسيء الذي ينبثق عن الملكية المشتركة بين المسجل والسجل، والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر على لأحكام ضد: إساءة استخدام البيانات أو انتهاكات لمدونة السلوك الخاصة بالسجلات.
- ...
5. تكون لـ ICANN القدرة على إحالة القضايا إلى سلطات المنافسة المختصة.
- ...

ورداً على طلبات المجتمع وامتثالاً لتأكيد الالتزامات من جانب ICANN، قامت ICANN بنشر عرض متعمق لأسباب قرارها الصادر في 5 نوفمبر 2010. فقد تم نشر [مسودة عرض الأسباب](#) في 4 فبراير 2011 إضافةً إلى نشر [الإصدار المعتمد من عرض الأسباب](#) في 21 مارس 2011.

مشاورة مجلس إدارة GAC

قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية في 23 فبراير 2011 المشورة التالية في البند رقم 5 من [بطاقة الأداء الخاصة بـ GAC](#):

"تشير GAC على مجلس إدارة ICANN بإرشاد فريق عمل ICANN إلى تعديل اتفاقيات السجلات الجديدة المقترحة بحيث تحد من الملكية المشتركة بين السجلات والمسجلين، في الحالات التي يتقرر فيها بأن السجل ليست له، أو من غير المحتمل أن تكون له قوة في الأسواق. علاوة على ذلك أشارت GAC على مجلس إدارة ICANN النظر في الأساسيات من خلال تفاسير معقولة لقراره الصادر في نوفمبر 2010 بالعدول عن القرار المبكر الصادر في مارس 2010 من أجل تحقيق 'فصل صارم بين الكيانات التي تقدم خدمات السجل والكيانات التي تعمل كمسجلين' وأنه 'لن يتم السماح بالملكية المشتركة' بحيث تكون متضاربة مع الالتزامات المدرجة تحت تأكيد الالتزامات".

وأشار أعضاء GAC إلى أن الأسئلة المتعلقة بسبب تخلى المجلس عن قراره (نيروبي) في وقت سابق بشأن الفصل بين مسجل - السجل لا تزال قائمة.

نشرت ICANN في 4 مارس 2011 [ملاحظات حول بطاقة الأداء الخاصة بـ GAC](#) والتي تعالج قضايا الفصل بين المسجل والسجل على النحو التالي.

"سعت ICANN إلى تنفيذ تطبيق نموذج السوق التجارية الذي يعزز التنافس، وفرص الابتكار وزيادة خيارات العملاء مع الحد من إساءة الاستعمال في الحالات التي يمتلك فيها السجل لقوى السوق. لإزالة القيود عبر الملكية تحتفظ ICANN بحق إحالة القضايا إلى هيئات المنافسة المختصة إذا كانت هناك أعمال واضحة لهيمنة السوق. وكما تم حله من قبل مجلس الإدارة، سوف تتضمن اتفاقيات التسجيل متطلبات وقيود على أي سلوك متعسف أو غير مناسب ينبثق عن مسجل السجل من خلال الملكية بما في ذلك حدود الأحكام ضد قضايا إساءة استخدام البيانات أو انتهاكات مدونة السلوك."

في 21 مارس 2011، وبعد تلقي تعليقات بطاقة الأداء التي تتبع GAC إضافة إلى النظر في التعليقات العامة الأخرى، أكملت ICANN عرض حيثيات قرارها الصادر في 5 نوفمبر 2010 من خلال زيادة القسم الذي يتعرض لأسباب العدول عن القرار السابق. حيث تم نشر النسخة النهائية المعتمدة من عرض الأسباب على موقع ICANN الإلكتروني على <<http://www.icann.org/en/minutes/rationale-cross-ownership-21mar11-en.pdf>>

وفي 12 إبريل 2011، قدمت GAC تعليقاتها على رد مجلس إدارة ICANN لبطاقة أداء GAC. وبالنسبة لقضايا فصل المسجل عن السجل، أعلنت GAC ما يلي:

"يرى بعض زملاء أعضاء GAC الذين هم مسؤولون عن المنافسة وقضايا عدم-الثقة بأن رد مجلس الإدارة غير كافٍ. فقد طالبوا ICANN بتقديم حجة مستندة إلى أسباب معقولة تفسر معارضتهم لمقترح GAC وسبب شعور مجلس الإدارة بأن التدابير المتوقعة أقل تفضيلاً من التدابير الفعلية لتقليل المشاكل التي تتعلق بالسلوك المضاد للتنافسية."

رد ICANN

في 15 إبريل 2011، نشرت ICANN ردها على تعليقات GAC. حيث جاء الرد كما يلي:

"نظرت ICANN في العديد من الخيارات بخصوص قضايا العزل الرأسي، بما في ذلك الحظر الشامل ضد الملكية المشتركة للسجلات مع الهيمنة على السوق. وبالنسبة لمشكلة المنع المتوقعة فهي تكمن في أنها تفرط في التقييد؛ كما، أنها تمثل تقييداً للتكامل الرأسي الذي يركز بصفة مطلقة على هيمنة السوق ومن المحتمل أن يمنع العملاء من فوائد المنافسة من الملكية. فمن منظور الرفاهية. يسمح النهج الأفضل بالتكامل الرأسي التنافسي المتوقع وإحالة أية ترتيبات مشبوهة كامنة لخبراء سلطات تطبيق المنافسة، الذين يمكنهم اتخاذ إجراءات متى ما قرر خبراء التقييم المتوقع أن ذلك مناسباً. حيث يعتبر ذلك مهم بصفة خاصة لأنه من الصعوبة بمكان قياس هيمنة السوق، الذي يحتوي بالإضافة إلى تقييم هيمنة السوق على قضايا مقاومة متغيرة كما أنها تتطلب تحليلاً اقتصادياً وتحليلاً اقتصادياً قياسياً. حيث يمكن أن يستخدم حصة السوق باعتبارها توكيل ولكن سلطات مكافحة الاحتكار حول العالم تترك هذا على أنه توكيل غير تام. علاوة على ذلك، توجد عدة طرق لحساب حصة السوق. تفويض تحليل الخبير هذا ومشاركة ما قبل التصميم لسلطات المنافسة يحول دون وقوع مشكلة عن طريق الخطأ منع تنافسية التكامل الرأسي المفيدة وتأكيد أيضاً أن المستهلكين محميين عندما تكون الظروف الاقتصادية تستحق تدخل سياسة المنافسة."

ميررات موقف ICANN بخصوص فصل المسجلين عن السجل

تعهدت ICANN بتوفير شرح شامل ومعلل بخصوص قراراتها، وحيثيات هذا القرار ومصادر البيانات والمعلومات التي اعتمدت عليها ICANN. تم نشر وثيقة الحيثيات الأخيرة المكونة من 17 صفحة بخصوص فصل المسجل عن السجل عبر موقع ICANN الإلكتروني التالي: <<http://www.icann.org/en/minutes/rationale-cross-ownership-21mar11-en.pdf>>

وتضم الحيثيات ما يلي:

- قسم شامل حول "تاريخ نظر المجلس في الملكية المشتركة"،
- موجز عن "اقتراحات الملكية المشتركة الكبرى التي أخذها المجلس بعين الاعتبار"،
- الأسباب الموضوعية لتبني قرار 5 نوفمبر 2010،
- أسباب العدول عن القرار المعتمد من نائب المجلس في اجتماع نيروبي في شهر مارس 2010.

وما يلي (قسم 3 ز) مقتطف من الوثائق المعتمدة:

أسباب قيام المجلس بالسماح بالملكية المشتركة في ظل ظروف معينة

أشار بعض أعضاء المنظمة بأن قرار المجلس الصادر في 5 نوفمبر 2010 والمتعلق بالملكية المشتركة للسجل أو المسجل كان تراجعاً كاملاً عن موقف المجلس المنصوص عليه في نيروبي بخصوص هذا الموضوع. ومع ذلك، فإن الموقف الافتراضي المنصوص عليه في نيروبي لم يكن الغرض منه عرض موقف المجلس النهائي بخصوص الملكية المشتركة. وكما ذكر أعلاه، فإن حل نيروبي التابع للمجلس كان لا بد له أن يكون إشارة مرجعية وحسب. وكان أمل المجلس أن وضع موقف حاد من الالتزام بالملكية المشتركة سيساعد المجتمع في الوصول لإجماع حول الملكية المشتركة للسجل/المسجل والذي سيكون ذا فائدة لجميع المشاركين.

في النسخة الرابعة من دليل مقدم الطلب، أوضح المجلس بأن حل نيروبي لم يكن كلمة الفصل. خصوصاً وأن مسودة دليل مقدم الطلب قد اشتملت على مذكرة مفادها تشجيع المجلس لـ GNSO أن توصي بسياسة حيال هذه المسألة، وأن المجلس سوف يستعرض مسألة الملكية المشتركة مرة أخرى إذا لم توصي GNSO في الوقت المناسب لإطلاق برنامج gTLD الجديدة. انظر <http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-agreement-specs-clean-28may10-en.pdf> في ص 5 (التوضيح).

بحلول تراجع المجلس في سبتمبر 2010، تكون GNSO قد فشلت في الحصول على سياسة الإجماع في مسألة الملكية المشتركة. وهنا جاء سؤال المجلس لـ GNSO إذا ما كان أمر الإجماع ممكناً (<http://icann.org/en/minutes/resolutions-25sep10-en.htm> - 2.11). وفي يوم 8 أكتوبر 2010، أبلغت GNSO المجلس بأنه ما من سبيل للإجماع (<http://gns0.icann.org/mailling-lists/archives/council/msg09754.html>). ووفقاً لذلك، اتخذ المجلس قراراً نهائياً حول مسألة الملكية المشتركة، وذلك للجولة الأولى على الأقل من برنامج gTLD الجديدة، وتناول الموضوع بالبحث خلال العودة في نوفمبر 2010.

في تروندهايم أورد المجلس بأن "كان أمامه أكثر من ستة أشهر منذ اجتماع نيروبي للنظر في المسألة [بشأن الملكية المشتركة] بما في ذلك التباحث حول منشورات مجموعة عمل GNSO وتعليق المجتمع في ما يخص اجتماع ICANN في بروكسيل في يونيو 2010". (انظر <http://icann.org/en/minutes/resolutions-05nov10-en.htm>). حيث ظل المجلس يؤكد أنه "بحث بحرص في التحليلات الاقتصادية المتاحة، والمشورة القانونية ومشورة المجتمع" خلال القرار الذي اتخذته.

وقد وضع المجلس في الاعتبار - أثناء المداولات حول الملكية المشتركة - أسباباً عدة للتصويت لصالح قرار نوفمبر. فكما هو ملاحظ أعلاه، فقد وضع المجلس في الاعتبار جميع المعلومات الموجودة في كافة اقتراحات المجتمع، وكذا التحليل الاقتصادي المستقل والمشاورات العامة ومنتديات التعليق العام التي نتجت لدى عملية اتخاذ المجلس للقرار. وفي ضوء مواد المجلدات وكذا المناقشات المتعددة، فقد انعكس قرار المجلس على حل 5 نوفمبر 2010 للأسباب التالية:

- لم تحصل اقتراحات GNSO على الإجماع كنتيجة دعم المجلس نموذج أداها التحقيقي وتحليل الخبراء، وأوجه القلق التي أعرب عنها أصحاب المصلحة والمجتمع.
- يجب أن يكون موقع ومهمة ICANN منصبة على خلق المنافسة في مقابل إقرار القواعد التي تحد من المنافسة والإبداع.
- القواعد التي تتيح للملكية المشتركة تعزيز تنوع أكبر في نماذج الأعمال ودعم الفرص التي تتيحها TLDs الجديدة.
- القواعد المانعة للملكية المشتركة تقتضي دعماً مضاعفاً ويمكن تفيديها بسهولة.

- القواعد التي تتيح الملكية المشتركة تعزز الكفاءات وغالباً ما ينتج عنها مكاسب للعملاء في صورة انخفاض في الأسعار ودعم الخدمات.
- منع الملكية المشتركة يخلق فرصاً أكبر لتعرض ICANN للملاحقات القضائية بما في ذلك قضايا سحب الثقة والتي تكلف الكثير للدفاع حتى وإن كانت ICANN تؤمن (وهي بالفعل ذلك) أنها ليس أنه من غير المحتمل التعرض لمثل هذه الملاحقات القضائية.
- إن مدونة السلوك الجديدة والتي تعتبر جزءاً من اتفاقية gTLDs، الأساسية تتضمن سبل حماية كافية صممت لمناقشة السلوك الذي يرغب المجلس في دحضه، بما في ذلك سوء استخدام البيانات وقوة السوق. فحماية البيانات يتم الإنجاز الأمثل لها من خلال أدوات الحماية، بما في ذلك المراجعات، والشروط الجزائية كفسخ العقد والتعويضات العقابية وتكلفة الدعم وكذا أدوات الدعم القوية لهذه القواعد. وعلى النقيض، فإن قواعد السوق الأساسية يمكن تطويعها وإلحاق أضرار أخرى.
- وتعكس المفاوضات المتسلسلة للعقود الحالية قواعد الملكية المشتركة الجديدة التي ستتيح لـ ICANN مناقشة خطر سوء الاستخدام لقوة السوق على نحو تعاقدي.
- وفي حال كانت لدى ICANN نفس الشكوك، فسيكون لها القدرة على إحالة هذه الشكوك لهيئات سحب الثقة المختصة.
- يجوز لـ ICANN تعديل العقود لتناول الأضرار التي تطرأ كنتيجة مباشرة لقواعد الملكية المشتركة الجديدة أو خلاف ذلك..